الضرائب الجديدة

وروح العمل بها

لحضرة صاحب السعادة حبيب المصرى باشا

المستشار الملكى لوزارة المواصلات

الكلمة التى أذاعها سعادته من محطة الإذاعة الاسكندرية فى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٤١

المحرر"

إلى بنى وطنى الأعزاء الأكرمين :

تحدثت اليكم بإيجاز فى محاضرتى السابقة عن الضرائب الجديدة التى فرضت على إيرادات الثروة المنقولة ، وهى التى استحدثها القانون رقم ١٤ الصادر فى يناير سنة ١٩٣٩ ، وعن المبادئ والأسس التى قامت عليها تلك الضرائب. وأشرت فى لمحة سريعة خاطفة إلى ما لقيته مصر فى الماضى من عنت بسبب سوء تطبيق الامتيازات الأجنبية والتعسف فى تأويلها تعسفا لا يحتمله نصها ولا تحتمله روحها ، إلى أن حانت ساعة الخلاص وآذن توفيق الله بالتحرر من أغلالها. وذكرت ما كان من مبادرة مصر بمجرد توقيع معاهدة مونترو إلى تصحيح نظامها المالى تصحيحا يقوم على دعائم متينة من العدل ومن رعاية المصلحة الاجتماعية .

وهأنذا أعود إلى التحدث اليكم فى الموضوع ذاته رغم ما فيه من جفاف ، بيد أننى فى هذه المرة أيضا لن أثقل على أسماعكم بالنواحى الفنية للضرائب وما يثور حولها من بحوث قد تدق وجوه الرأى فيها أحيانا حتى على أبناء المهنة ، منتويا الانتقال الى بعض التفاصيل فى فرصة أخرى قد يتيحها لى الحظ السعيد ، ولكنى سأحدثكم الآن هذا الحديث السهل المرسل المنبعث من النفوس الى النفوس ، سأحدثكم عن تاريخ وضع التشريع الجديد وعن تلك المراحل الشاقة التى مر بها ، وعن الروح التى استوحيناها فى وضعه ، وعما نرجوه من تكوين رجال المصلحة بحيث تتوافر لهم ثقافة رفيعة من علم وخلق ، وما نؤمله من معاونة جمهور المصريين لنا فى القيام بمهمتنا الدقيقة معاونة تقوم على تقدير المسئولية تقديرا سليما ، وأبادر إلى مصارحتكم بأن هذا النظام الجديد الذى ليس هو نظاما ماليا فحسب ، بل هو نظام مالى واجتماعى معا ، لن يؤتى ثماره الموموقة ويؤدى الى غاية مداه إلا اذا عملت الأمة على تأييده وتيسير تنفيذه . نحن فى حاجة إلى أن تشد الأمة أزرنا ، وهى لا تستجيب إلى هذا النداء ولا تبذل لنا معونتها إلا إذا فهمت مقاصدنا وأدركت أغراضنا وآمنت بفائدتها للوطن.

إن الكثيرين من المولين كبارهم وصغارهم ممن تمتد قوانين الضرائب الى جيوبهم يضايقهم بطبيعة الحال أن يصدر أى تشريع جديد يكرههم على فتح تلك الجيوب ، فمن الطبيعى أن يبذلوا كل ما فى وسعهم من وسائل مشروعة أو غير مشروعة لعرقلته ومنع

إصداره . فهم لا يدخرون أى جهد فى تشويهه أمام الرأى العام . وفى توجيه الانتقادات المرة القاسية اليه والمبالغة فى وصف عيوبه . وهذه الانتقادات قد يكون بعضها صائبا متفقا مع المصلحة الاقتصادية العامة . لكن أكثرها طائش يشوبه الغرض ولا يدفع إليه إلا إلى حرص على المصلحة الشخصية . وهم يعمدون إلى جميع وسائل النشر والدعوة والترويج وسكب الدموع — دموع التماسيح أحيانا — تباكيا على المصلحة الوطنية العامة التى يزعمون أنهم يدافعون عنها . وكل غرضهم أن يستثيروا الرأى العام ويضموه إلى جانبهم .

أما الانتقادات التى من النوع الأول ، أى تلك التى يقصد بها وجه الله والوطن أو التى تمت إلى المصلحة العامة بسبب ولو كان الدافع اليها مصلحة شخصية فإننا نرحب بها ويسعدنا أن نتلقاها . فإنها كثيرا ما تهيئ لنا أسباب الرجوع عن أخطاء كنا نوشك أن نقع فيها .

أما الانتقادات الأخرى فتلك هى التى نجاهد فى كشف وجوه الخديعة والمغالطة فيها ؛ ولكن الجمهور الذى ليست له مصلحة شخصية مباشرة فى الموضوع قد لا يعنيه الأمر ولا يكلف نفسه عناء دراسته فتغيب عنه وجوه الرأى فى أى تشريع من هذا النوع . وتختفى عنه الحكمة فى وضعه خلف ضباب كثيف من الدعايات المغرضة ، لذلك كثيرا ما تجوز عليه خديعة المخادعين لا سيما أن اعتراضاتهم تتقدم اليه عادة فى كثير من البراعة واللباقة ، وبتلك المهارة التى عرف بها الدهاقنة فى بعض الأوساط المالية . وهو معذور بعض العذر لأنه لا يسمع إلا الى ناحية واحدة ، إذ أن الحكومة لا تستطيع أن تنزل إلى ميدان الجدل وأن ترد على كل رسالة برسالة وعلى كل مقال بمقال . ولكن إذا نضج الرأى العام وازداد إقباله على دراسة الشؤون الاقتصادية صعبت حيلة ذوى المصلحة الشخصية فى خداعه . ولذلك قلت فى مستهل كلمتى إن هذه الدراسة مما تقتضيه المصلحة العليا للوطن .

فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ عندما أولتنى الحكومة شرف رياسة اللجنة التى عهد اليها وضع مشروعات الضرائب الجديدة هانى الأمر . وتهيبت المهمة الجليلة الشأن التى ألقيت على عاتقى . لم يكن يعنينى أن يقال أخطأ أو أصاب . لم يكن يعنينى أن توجه الانتقادات القاسية أو المؤلمة الى شخصى أو أن يكال لى الثناء جزافا . إذ أية قيمة فى مثل هذا الموقف لشخصى الزائل ؟ إنما الذى كان يعنينى مصلحة مصر الخالدة ، مصلحة ذلك الوطن الذى أحببته وشغفت به وعبدته وقدرت أن أعظم سعادة لى أن أخدمه وأن أفنى فيه . كنت أسائل نفسى فى لهفة وتطلع ، ترى ماذا يكون أثر النصوص الجديد فى الحياة الاقتصادية المصرية ؟ إن فرض الضرائب من أخطر الأمور ومن أقواها أثرا فى الحياة المالية والصناعية والاقتصادية ، وقد يكون من شأنه تعطيل نهضة فى بعض فروع تلك الحياة ، أو مسايرتها وتنشيطها . ترى أيكون من شأن التشريع الجديد أن يساير النمو الاقتصادى أو يعطله ، أيحقق العدالة

أم يؤدى الى الإمعان فى الظلم؟ أيكون خيرا و بركة لمصر أم شرا لو بالا عليها؟ فجاهدت لكى أتجنب الزلل ، و بذلت كل قوى نفسى وروحى وقلبى لمضى بالمشروع الى خير غاية

وفى تلك الليالى العدة التى كثيرا ما قضيتها ساهرا إلى ما قبيل الصباح أراجع أقوال الثقات وأقارن بين آرائهم ،وأستعرض دراساتهم ،فى تلك الليالى التى قضيت مرة فى إحداها ثلاث ساعات كاملات أذرع غرفتى ذهابا وجيئة لكى أضع مادة واحدة لم تتجاوز فى النهاية غير ثلاثة أو أربعة أسطر ، كان الذى يقوينى و يشد من عزيمتى و يلهب النار المقدسة فى صدرى تلك العاطفة التى عبر عنها شاعر الخلود شوقى بك بذلك البيت الذى ما فتئت أردده وأتغنى به .

وطنى لو شغلت بالخلد عنه نازعتنى إليه فى الخلد نفسى

وفى ظل هذه العاطفة القوية التى كانت عدتى وغذائى استطعت فى خمسة أسابيع — خمسة أسابيع فقط — من ٤ يناير سنة ١٩٣٨ الى ٨ فبراير سنة ١٩٣٨ — أن أنجز مشروع قانون الضرائب على إيرادات رءوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وأن أضع مذكرته التفسيرية وقد وقعت فى أكثر من خمسين صحيفة ، وذلك بعد أن تبادلت مع حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا — وقد كان وقتئذ وزيرا للمالية — مذكرات عدة فى هذا الشأن ، فكنت أبعث إليه بالمذكرة فى داره مساء فيعيدها إلىّ فى الصباح الباكر وقد تضمنت تعليقاته واعتراضاته وملاحظاته ، فأرد عليها بمذكرة أخرى بعد قليل ، وهكذا .

وثمة أمر آخر كان يشغل حيزا كبيرا من تفكيرى : وهو ماذا يكون أثر التشريع الجديد فى الأوساط المالية الأجنبية وكيف يكون استقباله فيها ؟ وهنا أيضا لم يكن الذى يعنينى هو أثره من ناحية شخصى ، ولكن الذى كان يعنينى هو أثره من الناحية الوطنية المصرية . فإن الأوساط المالية الأجنبية العالمية لم يكن يعنيها من أمر إلغاء الامتيازات الأجنبية على الأخص إلا ما ترتب على هذا الإلغاء من استعادة مصر لسلطانها التشريعى فى الشؤون المالية وحقها فى فرض الضرائب على الأجانب والوطنيين على السواء من غير رجوع إلى الدول الاجنبية . نعم إن نظام الامتيازات على وضعه الأخير فى مصر كان يكفل للاجانب نوعين من الحصانة ، الحصانة القضائية والحصانة المالية . فكان الأجنبى الذى يرتكب جريمة لا يحاكم أمام المحاكم المصرية إلا فى أحوال استثنائية بل يحاكم أمام محاكم بلده . وقد أبدت بعض المحاكم القنصلية مع الأسف تهاونا عظيما مع رعاياها من المهربين والمقامرين والمغامرين ، فكانت تصدر عليهم أحكاما غاية فى الخفة لا تناسب بينها و بين جسامة الجرم . ثم إن استئناف هذه الأحكام كان يرفع الى محاكم مقرها فى الخارج : فكانت لا تصل القضية اليها إلا وقد ضعف الاتهام

وشحت أدلة الإثبات و حتى عنصر مناقشة الشهود، مما كان يؤدى الى البراءة أو إلى أحكام هينة بمثابة البراءة. ونشأ عن هذه الحالة الشاذة أن استهان الأفاقون بالنظام لانعدام الرادع. ولكن الذين كانوا يستفيدون من هذه الحالة الشاذة ويعيشون بالأمن فى ظل فوضى الحصانة القضائية هم حثالة الأجانب، أما المجدون المعاملون من أولئك الأجانب فإنهم عاده لا يهربون ولا يسرقون ولا ينصبون ولا يزورون ولا يعتدون على النفس ولا على المال، فكان المفكرون والمنصفون منهم ينظرون إلى هذه الحصانة القضائية كما ينظر اليها المصريون. أى أنهم يعدونها لطمة فى وجه العدالة الصحيحة، وكانوا يرون أن القضاء المصرى وقد بلغ منزلة رفيعة من العدل كفيل بأن يؤمنهم على حقوقهم وشرفهم وأموالهم، فلم يكونوا إذن يخشون انتهاء عهد الامتيازات حرصا على ما كانوا يستمتعون به من حصانة قضائية، ولكنهم كانوا مضطربين من عواقب إلغاء الحصانة المالية وصيرورة الأمر فيها الى يد المصريين، فكانوا يتساءلون عن موقف مصر فى هذه الناحية، ويشفقون من أن تسىء مصر استعمال هذا السلاح القوى الذى وضع بين يديها، ويخشون أن يؤدى سوء استعماله إلى زعزعة الأسواق المالية واضطرابها وتقلقلها بعد أن نعمت بالرخاء عهدا طويلا. ووقف المتطيرون والمتشائمون و بينهم البعض من أبناء مصر ذاتها — وأمثالهم موجودون فى كل زمان ومكان — يتربصون بمصر العزيزة الدوائر، ويتوقعون أن تتعثر فى مشيتها وأن تزل بها القدم، ويتوقعون أن يضحكوا ملء أشداقهم استهزاء بها، ولكن الأقدار الرحيمة هى التى ضحكت منهم، وسارت مصر فى طريقها رافعة الرأس تستلهم الحكمة والصواب من روحها المتزنة الرصينة.

هذا ولما أنجز مشروع القانون رأت الحكومة ألا تنفرد فيه برأى فعرضته على المجلس الاقتصادى وتولت دراسته لجنة فرعية منه مؤلفة من أكبر أساطين المال والأعمال من المصريين والأجانب، وقد محصته اللجنة تمحيصا تاما وقلبته على جميع وجوهه، وكانت الجلسات العديدة التى عقدتها لهذا الغرض — والتى كان لى شرف الاشتراك فيها مندوبا عن الحكومة ومدافعا عن المشروع — متعة عقلية عظيمة، إذ كانت مظهرا لصراع عقلى جبار بديع ممتع بين أشخاص عالى الثقافة يمثلون وجهات نظر مختلفة ومصالح مختلفة، حتى انتهى الأمر بإقرار المشروع. ولاعتراف بما ينطوى عليه من روح الاعتدال والتبصر. وأشهد هنا بأن رجال المال الأجانب أبدوا من سعة العقل ورحابة الصدر وتقدير وجهة النظر المصرية ما يستحق جميل التنويه. وما ينبغى أن يكون نموذجا للعلاقات بين المصريين و بين أولئك الذين اتخذوا مصر وطنا ثانيا لهم وأفادوها واستفادوا منها.

وجاء دور بحث المشروع أمام البرلمان، وهنا أنحنى احتراما و إجلالا و إكبارا، فإن البحوث التى دارت فى لجنتى المالية بمجلسى الشيوخ والنواب كانت بحوثا قيمة، ولست أغالى إذا قلت إنها أهل لأن تقارن بأحسن الأعمال التحضيرية فى أرقى برلمانات العالم،

ولو أمكن نشرها يوما لملأت مجلدا عظيم الشأن . ولكانت أحسن مثل فى دقة البحث وعمقه ، ومن أجمل ذكريات حياتى تلك الجلسات التاريخية العظيمة التى حضرتها بلجنة المالية بمجلس الشيوخ وقد حاصرنى أعضاؤه وضيقوا على السبل وغمرونى بسيل من الأسئلة والملاحظات والاعتراضات ، حتى لقد حدث مرة أن أرسلوا إلى مجموعة مكتوبة من الأسئلة لكى أجيب عليها استكمالا للبحث ، وقد بلغ عدد هذه الأسئلة تسعة وتسعين سؤالا ! ، ثم إذا بوجهات النظر تتقارب ، وإذا بالعقول تتفاهم ، وإذا بالقلوب تتآلف وإذا بالمصلحة الوطنية المصرية التى كانت وحدها رائد الجميع تظلل بعلمها الخفاق أولئك الباحثين جميعا وتكلل بحوثهم بإكليل من المجد ، وإذا بأولئك الذين كانوا بادى الرأى من المعارضين للمشروع أو من المترددين فى قبوله يجمعون على تأييده والدفاع عنه حين استبانت لهم مصلحة مصر فى الأخذ به .

ومن الحق علىّ أن أنوه بما كان لحضرة صاحب المعالى أحمد ماهر باشا من يد طولى فى إصدار القانون ، فانه وان كان المشروع قد وضع فى عهد دولة اسماعيل صدقى باشا كما تقدم البيان فإن مناقشته و إقراره قد تما فى عهد معالى أحمد ماهر باشا .

* * *

تلك هى قصة النظام المالى الجديد ، ولكن هذه القصة لا تكون كاملة الا اذا لخصت أحكام التشريع الجديد وما أدخل عليه من تعديلات فى عهد تولى حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا وزارة المالية ، وكذلك فى عهد حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية الحالى ، ويجب كذلك أن نبين للناس عدالة الأسس التى قام عليها هذا التشريع ، وندلهم على ما يلى وما ينبغى أن يبذل من الجهد لتكوين الأداة التى تتولى تنفيذا النظام الجديد ، ونطالب الشعب المصرى الكريم أخيرا بأن يقوم بنصيبه فى تدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه . وسنقوم بذلك كله فى محاضرة أو محاضرات مقبلة إن شاء الله ما

حبيب المصرى